

المؤسسة في ظل التحولات المعاصرة: قراءة سوسيولوجية تحليلية في ضوء الاتجاهين الوظيفي والصراعي
The institution in light of contemporary transformations: n analytical sociological reading in light of the functional and conflict approaches

فجيري حسيبة¹

¹ جامعة مولود معمري تيزي-وزو (الجزائر) hassiba.fedjiri@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/11 تاريخ القبول: 2026/02/19 تاريخ النشر: 2026/03/01

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور المؤسسات في ظل التحولات المعاصرة من منظور سوسيولوجي، وذلك من خلال تحليل الإشكالية المتعلقة بكونها فضاء للضبط الاجتماعي أو مجالا لإعادة إنتاج اللامساواة والصراع الاجتماعي. ينطلق التحليل من مقاربة جدلية تجمع بين الاتجاه الوظيفي الذي يرى أن المؤسسة تؤدي دورا أساسيا في ضبط الاجتماعي، فهي آلية أساسية لتنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع وتحقيق الاستقرار والتوازن والتكامل الاجتماعي عبر ترسيخ القواعد والمعايير.

في المقابل يؤكد أنصار الاتجاه الصراعي أن المؤسسة ليست محايدة بل تسهم في تكريس علاقات الهيمنة وإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية بين الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع. وتبرز الدراسة أن التحولات المعاصرة مثل العولمة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية قد أعادت تشكيل أدوار ووظائف المؤسسات وعمقت التناقضات داخلها، وجعلتها فضاء مركبا تتداخل فيه آليات الضبط مع ديناميات الصراع، ما يستدعي قراءة سوسيولوجية نقدية وتكاملية لفهم وظائفها وتحولاتها في المجتمعات المعاصرة.

كلمات مفتاحية: المؤسسة، التحولات المعاصرة، الضبط الاجتماعي، الصراع الاجتماعي، التحليل الاستراتيجي

Abstract:

This study examines the role of institutions in light of contemporary transformations from a sociological perspective, through an analysis of the problem of whether they are a space for social control or a field for reproducing inequality and social conflict. The analysis stems from a dialectical approach that combines the functionalist view that the institution plays a fundamental role in social control, as it is a basic mechanism for regulating the behavior of individuals within society and achieving stability, balance and social integration through the establishment of rules and standards.

In contrast, proponents of the conflict approach assert that the institution is not neutral but rather contributes to perpetuating relations of domination and reproducing social

inequality among social actors in society. The study highlights that contemporary transformations such as globalization and economic, social, cultural and organizational changes have reshaped the roles and functions of institutions and deepened the contradictions within them, making them a complex space in which control mechanisms intertwine with the dynamics of conflict, which calls for a critical and integrative sociological reading to understand their functions and transformations in contemporary societies.

Keywords: Institution, contemporary transformations, social control, social conflict, Strategic analysis

*المؤلف المرسل: فجري حسيبة

1. مقدمة

تحتل المؤسسة مكانا محوريا في التحليل السوسيولوجي، إذ تشكل أحد الأطر الأساسية التي يتم من خلالها تنظيم الحياة الاجتماعية وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتنسيق الأدوار بما يضمن استمرارية المجتمع وتحقيق قدر من النظام والاستقرار. وقد ارتبط تطور المؤسسات تاريخيا بتعدد المجتمعات الحديثة، وبالحاجة إلى عقلنة الفعل الاجتماعي وضبطه، سواء في المجال الاقتصادي أو التعليمي أو الإداري وغيرها.

غير أن هذا الدور لم يكن ثابتا أو محايدا عبر الزمن، بل ظل محل نقاش سوسيولوجي مستمر، خاصة مع التحولات المعاصرة التي مست مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية كالعولمة، التغيرات الاقتصادية، الثورة الرقمية، تغير أنماط العمل والتنظيم، قد أعادت صياغة أدوار المؤسسة ووظائفها الاجتماعية. فلم تعد المؤسسة تمارس وظائفها بالآليات التقليدية فقط، بل أصبحت تعتمد على أنماط جديدة من التنظيم والرقابة، وأكثر اعتمادا على آليات عقلانية للضبط مثل التقييم المستمر، الرقابة الرقمية، وثقافة الأداء، مما أعاد طرح تساؤلات عميقة حول طبيعة علاقتها بالفاعلين الاجتماعيين داخلها وأعادت طرح سؤال سوسيولوجي مركزي حول طبيعة الدور الذي تؤديه المؤسسة اليوم.

فبينما يرى بعض الباحثين أن المؤسسة ما تزال تؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي وتساهم في اندماج الأفراد والحفاظ على التماسك الاجتماعي، يرى آخرون أنها أصبحت فضاء لإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية وترسيخ علاقات القوة والصراع، سواء بشكل مباشر أو عبر آليات رمزية وتنظيمية.

وفي هذا الصدد فالمؤسسة كموضوع سوسيولوجي قد تناولته مجموعة من الدراسات السابقة بحيث كان تركيزها الأساسي حول الجوانب التي تتعلق أكثر بالضبط الاجتماعي، الصراع، التكامل وغيرها حيث أنها تباينت واختلفت في النظرية والمنهج في تناولها لموضوع المؤسسة. فمن جهة هناك دراسات ركزت على اتجاه نظري واحد فقط في طرحها للموضوع، سواء الاتجاه الوظيفي التي أبرزت وظيفة المؤسسة في الاندماج الاجتماعي والتكامل

والتوازن، وركزت تلك الأبحاث مثلاً حول المؤسسات التعليمية، الأسرة، المؤسسات الصناعية وغيرها. كما أنه في المقابل هناك دراسات تبنت الاتجاه الصراعى لتحليل وتفسير المؤسسة باعتبارها كيانا ومجالاً للصراعات والهيمنة ومكاناً لإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية.

ورغم أن تلك الدراسات لها إسهامات جمة وذلك لأنها توضح الوظائف المؤسسية ومنطق اشتغالها، إلا أنها اقتصرت على إبراز بعد واحد فقط في المؤسسة إما الوظيفي أو الصراعى، وأغفلت بشكل ما دور الفاعلين الاجتماعيين في التنظيم، كما أنها لم تقف عند التحولات التي تتعرض لها المؤسسات خصوصاً المعاصرة، وهنا يكمن وجه الاختلاف بين هذه الدراسات مع دراستنا من حيث الزاوية ومنطق التحليل، حيث أننا سنحاول معالجة المؤسسة وذلك بالربط بين الصراع والضبط الاجتماعيين وذلك باعتبارهما عمليتين متداخلتين في المؤسسة.

أما الإضافة التي تقدمها دراستنا هذه فهي تكمن في تبني مقاربة تحليلية تركيبية تتجاوز هذه الجدلية القائمة بين الطرح الوظيفي والصراعى وتتعدى بذلك هذا التقابل النظري من خلال الدمج المنهجي بينهما وذلك بتوظيف مدخل تركيبى وهو التحليل الاستراتيجى لـ مشيل كروزي، بحيث أنه يعتبر بحق المجال الذي يحلل تقاطع البنية مع الفعل الاجتماعى وذلك في إطار التحولات المعاصرة مما يجعل هذا البحث ذو مساهمة كبيرة لأنه يتجاوز التفسير الأحادي ويبرز الحاجة لمقاربة تركيبية تحليلية.

وهكذا يكتسي هذا البحث أهمية في كونه يتناول ويعالج إشكالية مركزية في ميدان السوسيولوجيا وهي الجدل القائم حول المؤسسة في ظل التحولات المتسارعة المعاصرة، وحول اعتبارها آلية لتحقيق التكامل والاندماج أم فضاء للصراعات واللامساواة وإعادة إنتاجها. وبذلك يمكننا هذا النقاش أو هذا الجدل السوسيولوجي امتحان أو اختبار مدى قدرة هذه الاتجاهات الكلاسيكية في معالجة وتحليل وتفسير طبيعة المؤسسة في ظل التحولات المعاصرة ومدى قدرة تجاوز التحليل الوظيفي والصراعى.

ومن هذا يتمحور موضوع دراستنا حول تحليل المؤسسة في ظل التحولات المعاصرة ومحاولة فهم موقعها بين منطق الضبط الاجتماعى ومنطق إعادة إنتاج اللامساواة والصراع الاجتماعى. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

هل تعد المؤسسة في ظل التحولات المعاصرة فضاء للضبط الاجتماعى أم مجالاً لإعادة إنتاج اللامساواة والصراع الاجتماعى؟

كما يفتح هذا التساؤل المجال أمام جملة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بحدود التفسير الوظيفي لدور المؤسسة، ومدى قدرة المقاربة الصراعية على كشف آليات الهيمنة داخلها وإمكانية اعتماد قراءة سوسيولوجية تركيبية تسمح بفهم تعقد أدوار المؤسسة وتحولاتها في المجتمعات المعاصرة.

2. الإطار المفاهيمي السوسيولوجي للمؤسسة:

قبل التطرق للمفهوم السوسيولوجي للمؤسسة نعرض أولاً على أصل الكلمة المشتقة من الفعل أسس، الذي هو الدار التي بني حدودها ورفع من قواعدها (البستاني و آخرون، 1978، صفحة 8) أي إنشاء إطار فكري أو هيكل، أو إيجاد تنظيم معين على أسس متينة، فهي إذن نتيجة فعل التأسيس.

من أهم التعريفات التي جاءت في الدراسات السوسيولوجية للمؤسسة نذكر تعريف تالكوت بارسونز وقد عرفها: "بأنها وحدات اجتماعية تقام وفقاً لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافاً محددة." (طلعت، 2007، صفحة 23)

أما مادلين غرافيتس فتعرف المؤسسة على "أنها مجموعة إجتماعية لديها هدف مشترك تتخللها علاقات واتصالات ومعلومات، والأفراد داخل المؤسسة تربطهم روابط النشاط الإقتصادي." (بن، 2016، صفحة 33)

"كما يعرف قاموس الشامل للمصطلحات العلوم الاجتماعية المؤسسة على أنها مشروع (Entreprise) وهي وحدة إنتاجية أو تنظيم يؤلف بين عناصر الإنتاج لسلعة معينة أو خدمة ويتمتع بالإستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله." (صالح و مصلح، 1999، صفحة 190)

وتعد المؤسسة من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع لأنها تمثل أهمية كبيرة في تنظيم الحياة الاجتماعية وضبط سلوك الفرد والجماعات، وقد عرف مفهومها عدة تعريفات من المنظور السوسيولوجي حسب مختلف المدارس والنماذج النظرية التي تناولته، بحيث تعدد زوايا النظر إلى هذا المفهوم وتتعدد أبعاده الاجتماعية. ويتجاوز مفهوم المؤسسة حسب التحليل السوسيولوجي البعد التنظيمي أو القانوني، بل ويفهم بوصفه بناء اجتماعياً تنعكس فيه علاقات القوة والسلطة والقيم السائدة في المجتمع ويتشكل داخل سياق تاريخي وثقافي محدد. وبذلك فالتحليل السوسيولوجي يسمح بفهم المؤسسة كنسق إجتماعي ديناميكي يتأثر بالبنى الاجتماعية ويؤثر فيها بدوره.

3. المؤسسة كفضاء للضبط و التكامل الاجتماعي:

من أبرز ممثلي الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع والذين اهتموا بالمؤسسة نجد إميل دوركهايم وتالكوت بارسونز. لذلك اعتمدنا في هذا التحليل على تصورات هذين المفكرين، وتؤكد المقاربة الوظيفية بزعامتهما أن المؤسسة هي الإطار الذي تنتظم من خلاله الحياة الاجتماعية والذي يضمن استمراريتهما وذلك عبر عنصر مهم وهو التوازن بين حاجات الأفراد والجماعات إلى الاستقرار والنظام وبين متطلبات الحياة الاجتماعية.

فالنسبة لإميل دوركهايم تمثل المؤسسة تجسيدا وتمثيلاً للضمير الجمعي وآلية أساسية لممارسة الضبط الاجتماعي، وتقوم المؤسسة بدور محوري يتمثل في ترسيخ القواعد والمعايير التي من خلالها تنتظم حياة الأفراد والجماعات وتحقق آلية الاندماج داخل البناء الاجتماعي فهي بذلك مهمة لتحقيق التماسك والحد من الاضطرابات والاختلالات الوظيفية التي تعرف بالأنوميا نتيجة ضعف المعايير، ويحدث ذلك خاصة في مجتمعاتنا المعاصرة التي

تعرف وتتميز بتحولات في شتى المجالات والتي تعرف كذلك تعقدا في تقسيم العمل الاجتماعي والذي هو في تزايد مستمر.

أما تالكوت بارسونز فينظر للمؤسسة باعتبارها بوصفها نسقا اجتماعيا فرعيا داخل النسق الكلي للمجتمع ولها وظائف محددة تؤديها، فهي تساهم في اندماج الأفراد وذلك وفقا للأدوار الاجتماعية التي يؤديها كما أنها تساهم في توجيه أفعالهم وفق منظومة القيم السائدة في المجتمع، وهو ما يمنح السلطة طابعا شرعيا فيه.

3.1 المؤسسة كجهاز أخلاقي عند إميل دوركهايم:

يعد إميل دوركهايم من أهم وأبرز رواد الاتجاه الوظيفي والذي يعتبر أن المؤسسة تعمل على ترسيخ القيم والمعايير التي تضمن اندماج الأفراد وتجسد الضمير الجمعي ، فهي وفقا لتصوره هي جهاز أخلاقي مارس للضبط الاجتماعي عبر التنشئة والرقابة الاجتماعية. و أن ضعف المؤسسات في ظل التحولات المعاصرة التي يشهدها المجتمع مثل تعقد تقسيم العمل وتراجع الأطر التقليدية للضبط وفق التصور الدوركيي يؤدي إلى ما يعرف باللامعيارية أو الأنوميا وهي تؤدي وتنتج الصراع والانحراف لأن هناك حالة من الاختلال في الوظائف الضابطة والتكاملية.

و الأنوميا عند اميل دور كهيم تمثل مفهوما سوسيولوجيا وتعبر عن حالة اجتماعية مرضية تصيب المجتمع وهي حالة من اللامعيارية، بحيث أن القواعد الاجتماعية تصبح غير واضحة، فالإنسان عند دوركهايم يمكن اعتباره ككائن له رغبات غير محدودة، ويمكن ضبطها بتوفر القيم والمعايير التي ينتجها المجتمع، وباختلال الضبط الاجتماعي تظهر ما يعرف بالأنوميا . وتنشأ هذه الحالة عند مرور المجتمعات بالتحولات العميقة والسريعة.

وبما أن المجتمع ركيزته الأساسية هي المؤسسات الاجتماعية وبالتالي فهذه الحالة تنشأ من تراجعها عن أداء الوظائف المخولة إليها. كما أن هذا المفهوم برز بشكل شائع وواضح عندا حلل دوركهايم التحولات التي ترتبط بتقسيم العمل الاجتماعي والانتقال في أشكال التضامن من الآلي إلى العضوي. كما ربط دوركهايم كذلك هذا المفهوم الأنوميا بما يعرف بظاهرة الانتحار الأنومي وهو ناتج عن انهيار في الضبط عندما يصاب المجتمع بحالة الأزمات والتحولات المفاجئة مثل الأزمة الاقتصادية، وفي هذا السياق فمصدر الاختلال يكمن في البنية الاجتماعية الكلية وليس الأفراد وذلك لأنها عاجزة عن فرض المعايير المستقرة والواضحة.

كل هذا حسب الدكتور بويحياوي عبد الكريم يؤدي إلى تفكك التضامن الجماعي وذلك بسبب توتر المعالم والمعايير التي من شأنها الحفاظ على التماسك والاندماج الاجتماعي. (بويحياوي، 2008/2007، صفحة 518)

كما يرى هذا الباحث أن ضعف استيعاب المجتمع لهذا التنظيم والذي هيأ له المجتمع البنية دون الوظيفة المناسبة يترتب عنه حتما ملئ واستغلال هذه الفراغات بمعلقات لاوظيفية بالنسبة للنظام واندماجه لجماعات الأفراد المتميزة. (بويحياوي ع.، 2008/2007، صفحة 521)

3. 2 المؤسسة كنسق وظيفي عند تالكوت بارسونز:

المؤسسة عند تالكوت بارسونز يحللها باعتبارها نسقا فرعيا داخل النسق الاجتماعي الكلي فهذا المفكر طور الرؤية الوظيفية من خلال تحليله النسقي للمجتمع، والمؤسسة حسبه تؤدي وظائف محددة تضمن استقراره وتوازنه. وهي تحقق وظائف أساسية أهمها التكيف، الاندماج، تحقيق الأهداف، الحفاظ على التوازن. وفق ما يعرف بنموذج AGIL.

ويمثل المجتمع الحديث بحق حقا مفضلا للدراسة وذلك لما يتميز به من تحولات وتعقيد شديد واختلاف قاطع بين عناصره، والتنظيم الاجتماعي حسب تالكوت بارسونز ينقسم إلى أربعة أنساق جزئية والمثلة في الوظائف الجوهرية للحياة الاجتماعية والتي تشكل الخلية المجهرية التي تنطلق منها كل التصورات وتتفرع منها كل الاتجاهات.

- نسق البيولوجيا: يؤدي وظيفة توفير الشروط العضوية والطاقة الضرورية للفعل الاجتماعي، ويشكل القاعدة المادية التي ينطلق منها السلوك الإنساني، إنها وظيفة التكيف.

- نسق الشخصية: التي تسعى لتحقيق الأهداف حسب برنامجها ويعمل على تحويل الطاقة. وتكون الشخصية عبر عملية مهمة هي التنشئة الاجتماعية التي يتم من خلالها استدماج المعايير والقيم.

- النسق الاجتماعي: ويساهم في تحديد الأدوار والمكانات الاجتماعية ووضع قواعد السلوك الإنساني، يؤدي وظيفة تنظيم التفاعل الاجتماعي وضبط العلاقات الاجتماعية عبر آليات الضبط والمؤسسات الاجتماعية، إنها وظيفة الاندماج.

- وأخيرا النسق الثقافي: تتمثل وظيفته في إنتاج المعاني والقيم والرموز فهو لا يقتصر فقط على التقاليد والمعرفة فقط، ويشكل المرجعية الرمزية العليا لبقية الأنساق حسب توجيهات معينة.

تبقى هذه الأنساق الجزئية دائما متداخلة ومتداخلة فيما بينها رغم أنها متنوعة ومختلفة. ومن منظور تالكوت بارسونز فإن الفعالية المؤسسية يجب أن تنسجم مع منظومة المعايير الاجتماعية والقيم التي تسود المجتمع وبذلك تكون قادرة على تنظيم حياة الأفراد فيه بما يخدم النسق الاجتماعي الكلي، ومن هنا تلعب الأدوار الاجتماعية دورا مهما يتمثل في توجيه الأفعال الفردية داخل المؤسسة، فعليهم الالتزام بالقيم والمعايير السائدة في النسق بما يضمن الديمومة والاستمرارية للمؤسسة، فمن بين مميزات المؤسسة التي تتميز بها هي الديمومة والاستمرارية ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون المؤسسة قادرة على أداء الوظائف المخولة لها، وكذلك يجب أن تكون لها القدرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية المختلفة دون المساس والإخلال بتوازن النسق العام.

وفي هذا الصدد يشير تالكوت بارسونز إلى أن أي خلل وظيفي يمس مؤسسات المجتمع بما في الأسرة أو المدرسة أو المؤسسات الإنتاجية وغيرها كالضعف في الأداء سوف يمتد إلى الأنساق الأخرى الفرعية في المجتمع مسببا في اضطرابها واختلالها، وهكذا يحدث نوع من اللاإستقرار وعدم التوازن في المجتمع، وبذلك فالخلل الذي يصيبها لا

يبقى محدودا ومحصورا فقط في مؤسسة من هذه المؤسسات أو في نسق فرعي واحد وإنما التأثير يمتد ليشمل باقي الأنساق في النسق الكلي وهو المجتمع.

4. المؤسسة كآلية لإعادة إنتاج اللامساواة:

سوف نكتفي في هذا التحليل على إسهامات أكثر المفكرين قدرة على تفكيك آليات اللامساواة في المؤسسة وذلك من منظور بنيوي عميق، وسنكتفي بالتحليل الذي قدمه كارل ماركس وبيير بورديو، والهدف من ذلك هو الجمع بين الجانب المادي والجانب أو البعد الرمزي ويعد الإكتفاء بهما خيارا منهجيا مبررا، فهو يسمح بكشف الطابع المركب للهيمنة داخل المؤسسات الحديثة التي تعرف تحولات عميقة. فنجد أن كارل ماركس ركز على أن اللامساواة مرتبطة بعلاقات وأساليب الإنتاج وكذلك أشكال الهيمنة الإقتصادية. أما بيير بورديو فيركز على البعد الرمزي الذي تمارس من خلاله اللامساواة بشكل خفي عبر الثقافة والمعايير والرموز المؤسسية، وهذا الطرح يسمح لنا بالفهم المتكامل والشامل لتعقيد اللامساواة في المؤسسة المعاصرة وكفضاء لإدامة واستمرارية التفاوتات الرمزية والثقافية.

4. 1 المؤسسة كأداة للهيمنة الطبقية عند كارل ماركس:

ينطلق كارل ماركس من تصور مادي تاريخي يرى أن البنية الاقتصادية تحدد طبيعة المؤسسات الاجتماعية، فالمؤسسة هي انعكاس مباشر لبنية علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، وفي نظره فهي تسهم في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، وتعمل على ترسيخ هيمنة الطبقة المسيطرة. ومن هذا المنظور فإن الضبط الاجتماعي داخل المؤسسة لا يعد وظيفة حيادية، بل آلية لضمان الامتثال واستمرار الاستغلال الطبقي. ويرى ماركس أن وسائل الضبط الاجتماعي هي أداة تصاغ لخدمة مصالح الفئات المهيمنة وتفرض على الفئات الخاضعة.

يرى كارل ماركس أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ أي قوة محركة، ويشكل الأساس الذي من خلاله تتم التحولات الاجتماعية الكبرى من بينها التحولات الطبقية وكذلك تغير البنى الاجتماعية، فالتاريخ في طياته عبارة عن صراع للطبقات المتعارضة في المجتمع، فكل طبقة لها مصالح تدافع عنها وتناضل من أجلها.

فمن أحد الخصائص الأساسية للمجتمع الرأسمالي التعارض بين الطبقات الاجتماعية، فالتاريخ عند ماركس عبارة عن صراع بين الطبقات نتيجة عوامل مادية، كما أن هناك ما يسمى بالبنية التحتية للمجتمع وهي الشروط السفلى الاقتصادية مثل أساليب ووسائل الإنتاج الطبيعية والتقنية والبشرية وغيرها، وهذه الشروط تحدد كيف تكون البنية الفوقية للمجتمع وتشمل الثقافة، الدين، الأخلاق، الفن، الأدب وغيرها.

ولكن هذا التأثير جدلي بطبعه فالتأثير متبادل وليس بطريقة ميكانيكية آلية، لذلك فكارل ماركس هو فيلسوف جدلي ويؤمن بالتأثر. ويفرق ماركس بين طبقتين إجتماعيتين: الطبقة البورجوازية أو طبقة الرأسماليين وطبقة العمال (البروليتاريا). ولكي تحافظ كل واحدة على مصالحها وتحميها أو تثمنها فهي مجبرة على الدخول في مواجهة صراعية مع الطبقة المتعارضة. هذا الصراع الطبقي يؤدي إلى ثورة تؤدي إلى حكم البروليتاريا ونشوء المجتمع الاشتراكي، الذي وبعد مدة يترك المجال لبروز مجتمع بدون طبقات وهو ما يسمى بالمجتمع الشيوعي.

من هذا، تتضح لنا المكانة المركزية التي يولها ماركس للصراعات الاجتماعية. بحيث أنها تعتبر كعامل تجديد وتغيير اجتماعيين وليست مؤثر على الفوضى. فالتغير الذي تسيره القوى الاقتصادية والصراعات الطبقيّة تؤدي في الأخير الى تشكل المجتمع الشيوعي وهو مجتمع بدون طبقات وفقاً للمنظور الماركسي. (الفاروق، 1978، صفحة 389)

"كل هذه الأفكار دعت إلى نشر كتابه "البيان الشيوعي" عام 1847 والذي لعب دوراً كبيراً في قيام الثورات السياسية التي اجتاحت أوروبا، خصوصاً في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. وقد تضمن هذا الكتاب آراء ماركس حول الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي". (دنكن، 1986، صفحة 141)

كذلك نجد أن كارل ماركس وفريدريك إنجلز لهما مجموعة من الأعمال أو الأطروحات ذات الأهمية الكبرى حول السلطة والدولة كاشفين بذلك عن الجوهر الذي يؤسس لطبقيّة الدولة. وهي ديكتاتورية الطبقة المهيمنة اقتصادياً ومادياً. (السوفيات، 1990، صفحة 40)

4. 2 بيير بورديو وإعادة الإنتاج الرمزي داخل المؤسسة:

يرى بيير بورديو أن المؤسسة تساهم في إعادة إنتاج اللامساواة من خلال آليات رمزية تمارس عبر ما يسمى بالعنف الرمزي، فالمؤسسة عنده هي ميدان لإعادة إنتاج علاقات القوة بشكل رمزي ومقنع، بحيث يتخذ الصراع أشكالاً غير معلنة ويمارس سواء عبر التصنيف، التقييم أو عبر الاعتراف الاجتماعي، وبالتالي يكشف بيير بورديو بأن الضبط الاجتماعي قد يكون آلية لإدامة اللامساواة تحت غطاء العقلانية والتنظيم.

وهنا يبرز مفهوم الهابيتوس عند بيير بوديو والذي يعتبر من المفاهيم الأساسية في سوسيولوجيته ويوصف على أنه منظومة من الاستعدادات الدائمة والمكتسبة لدى الأفراد في المجتمع وتشكل عبر ما يعرف بعملية التنشئة الاجتماعية، فهذا المفهوم اذن يتشكل عبر مسار وعبر سيرورة من التفاعلات بين الفرد والمؤسسة التي تشكله وتطبعه وفق شروط اجتماعية محددة ، وتظهر أشكاله في نمط السلوك والادراك والتفكير والأذواق وغيرها ، التي تظهر بشكل تلقائي وعفوي، ولكنها في جوهرها تمثل نتاجاً متراكماً للتاريخ الاجتماعي الذي يتجسد في الممارسات والسلوكيات اليومية لهؤلاء الأفراد في المجتمع.

كذلك يرى بيير بورديو بأن الهابيتوس الذي يكتسب ويتشكل في الأسرة يعتبر أساس عملية بناء الخبرات التعليمية، كما أن الهابيتوس الذي تصوغه المدرسة كذلك فيما بعد يعد أساس عملية بناء الخبرات التالية مثل استيعاب واستقبال كل الرسائل الخاصة بالصناعة أو الثقافة أو بخبرات العمل. (السيد، 2004، صفحة 58)

فالهابيتوس صيغته النهائية هو المجتمع المستقل عن الجسم عبر سيرورة التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم ، فالمجتمع هنا بكل قيمه وأخلاقياته، بكل محددات السلوك والتفكير والاختيار "...تتغير تمثيلات الفاعلين حسب مواقعهم وكذلك حسب المصالح التي يشتركون فيها وحسب ملكاتهم". (عليوة، 2018، صفحة 145)

كما أن هذا المفهوم السوسيولوجي يمكن أن يمثل حلقة وصل بين الفعل الاجتماعي والبنية التي تشكله، والذي يوجه سلوكيات الأفراد، فيكون خضوعهم للبيئة الاجتماعية، ولكن ليس بشكل ميكانيكي، إنما يساهم هؤلاء الفاعلون في إنتاج البنية ويساهمون في ديمومتها واستمراريتها من خلال ما يعرف بإعادة الإنتاج وذلك عبر ممارسات متكررة من الأفعال.

ويؤكد بيير بورديو على أن الممارسة هي الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البنية الاجتماعية، وليس مجرد أداء أدوار بداخله. (BOURDIEU, 1924, p. 21)

ويقول بورديو في هذا الصدد: "أنه من الممكن الاستبعاد ذات من تراث فلسفة الوعي دون القضاء عليه لصالح البنية، فعلى الرغم من أن الفاعلين نتاج البنية إلا أنهم صنعوا ويصنعون البنية باستمرار، فعملية إعادة إنتاج البنية هذه بعيدا عن كونها نتاج سيرورة آلية لا تتحقق بدون تعاون الفاعلين الذين استدمجوا ضرورة البنية في شكل هابيتوس، حيث ينتجون ويعيدون الإنتاج، سواء كانوا واعين بتعاونهم أم لا". (بورديو، 1966، صفحة 202)

وتكلم بيير بورديو كثيرا على إعادة إنتاج العنف الرمزي ويقصد بهذا المفهوم نوعا من أنواع الهيمنة الغير مباشرة التي يمارسها الفاعلون عبر المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية وليس بالقوة الجسدية أو الجسدية، فهذا الشكل من العنف يوصف بأنه غير محسوس وغير مرئي فهو خفي. بالرغم من أنه يعكس في لبه وجوهره أشكال التفاوت. وبذلك فيسمح هذا الشكل من العنف بإعادة إنتاج اللامساواة في المجتمع بطريقة تبدو مقبولة وبديهية دون استخدام القوة. ويصبح العنف الرمزي أداة تحليلية عند بورديو نفهم من خلالها كيف يتولد ويستمر النظام الاجتماعي، وهو ما يجعل الفوارق الطبقية الاجتماعية تكتسب طابعها الشرعي.

ومن هنا نفهم أن العنف لا يتجسد فقط في شكله الخفي والظاهر وإنما يمكن أن يكون بشكل غير مباشر وهو ليس مجرد أزمة يمر بها المجتمع، إنما يعتبر من الآليات التي تساهم في ديمومة واستمرارية البنى الاجتماعية، فهو ملازم لكل مجتمع قائم على اللامساواة وعلى التفاوتات، فالمجتمعات تتضمن دائما علاقات غير متكافئة.

"من هنا يبدو أنه من المستحيل الحديث عن مجتمعات إنسانية خالية من العنف فهو ظاهرة أكيدة في تاريخ المجتمعات البشرية". (بورديو، 1990، صفحة 80).

✓ المؤسسة التعليمية شكلا من أشكال العنف الرمزي عند بيير بورديو :

يمكن وصف المؤسسة التعليمية حسب بيير بورديو أحد أهم الآليات التي من خلالها يتم إعادة الإنتاج الطبقي والاجتماعي، فهي بذلك لا تمثل فضاء محايدا والتي من خلالها يتحقق تكافؤ الفرص، فالمؤسسة التعليمية تنقل بشكل غير مباشر ثقافة الطبقات المسيطرة والمهيمنة وتكريسها بوصفها ثقافة شرعية وهذا ما يجعل النجاح الدراسي مرتبط بامتلاك الرأسمال الثقافي الذي ينسجم مع متطلبات النظام التعليمي.

ويؤكد ذلك بيير بورديو في كتابه بأن عدم تكافؤ الفرص هو قمع ذهني تقوم به المؤسسة بتواطؤ مع المجتمع دون أن نحس أو نشعر به. (بورديو، 1990، صفحة 147)

5. المؤسسة كمجال للصراع والتفاوض عند ميشيل كروزييه: تجاوز الثنائية الوظيفية –الصراعية:

تكشف التحولات المعاصرة عن تصاعد أشكال جديدة من الصراع داخل المؤسسة مرتبطة بالأمن الوظيفي، الاعتراف الاجتماعي والهوية المهنية ما يبرز حدود المقاربة الوظيفية التقليدية ويؤكد وجهة الطرح الصراعي. فالتحليل الوظيفي بانشغاله بوظائف الضبط والتكامل والاستقرار يميل إلى تصوير المؤسسة كنسق منسجم تحكمه قواعد واضحة، لكنه يتغاضى عن التوترات اليومية والممارسات غير الرسمية التي تعيد تشكيل التنظيم الداخل.

في المقابل يذهب التحليل الصراعي إلى اختزال المؤسسة في كونها أداة للهيمنة وإعادة إنتاج اللامساواة، مما يجعله يركز على البعد البنيوي للصراع، ويهمل قدرة الفاعلين الاجتماعيين على التفاوض والمناورة والتأثير داخل حدود التنظيم. ومن هنا فإن المقاربة الوظيفية والصراعية رغم أهميتهما إلا أنهما لا تفيان بالغرض في تفسير الديناميات التنظيمية المعاصرة الفعلية التي تحكم سير العمل داخل المؤسسة.

بحيث تظهر التحليلات التنظيمية الحديثة مثل أعمال ميشيل كروزييه أن المؤسسة ليست مجرد جهاز للضبط أو أداة هيمنة، بل مجال دينامي للصراع والتفاوض بين الفاعلين، فالتنظيم الرسمي يقابله تنظيم غير رسمي، وتعاد صياغة القواعد من خلال الممارسة اليومية. ففي هذا الإطار يقدم التحليل الاستراتيجي مدخلا سوسيولوجيا بديلا يتجاوز تلك الثنائية من خلال إعادة الاعتبار لدور الفاعلين الاجتماعيين وقدرتهم على الفعل داخل القيود التنظيمية.

ولا يمكن اعتبار المؤسسة والتنظيم وتصنيفهما ضمن الهياكل الجامدة أو البنية الثابتة التي تسيروها وتحكمها القوانين واللوائح الرسمية فقط، وانما في الحقيقة يعتبران ككيانات ديناميكية حية وفي تغير مستمر لأن هناك تفاعلات دائمة ويومية يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون داخل هذه الكيانات. واعتبر كروزييه في هذا الصدد أن التنظيم لا يمكن اعتباره جهازا بيروقراطيا مغلقا، إنما يعتبر كبناء إنساني تشكله شبكة من العلاقات والتفاعلات بين الفاعلين، كما أن هناك صراعات واستراتيجيات وتفاوضات وغيرها.

لذلك فالتنظيم وفقا لميشيل كروزييه ما يميزه هو ممارسات الفاعلين الاستراتيجيين الذي تهمهم مصالحهم الخاصة في القواعد الرسمية أو غير الرسمية، وتعزيز مواقعهم في المؤسسة والتحكم بذلك بما يعرف بمناطق الظل أو اللإيقين عند كروزييه، ومن هنا تصبح السلطة في المؤسسة تتجسد في قدرة الفاعلين على التحكم في هذه المناطق باستعمال استراتيجيات مختلفة، فيمكن أن تكون دفاعية أو هجومية.

ومن هنا يمكن أن تصبح المؤسسة والتنظيم حسب كروزييه فضاء اجتماعيا مفتوحا وليس مغلقا، بحيث أنه يتعرض للتحولات المستمرة، وبذلك في كل مرة تعاد فيه إنتاج الممارسات وتعاد فيه صياغة القواعد، فهناك تجدد

دائم لها وفقا لما تمليه السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها. فهو واقع اجتماعي حي وديناميكي وليس بنية جامدة. ولذلك يستلزم دراسة تحليلية تتجاوز البنية وتهتم بأفعال الفاعلين في التنظيم والمؤسسة.

ويرى كروزيه في هذا الصدد أنه " إذا كان الفعل الإنساني الجماعي يمثل مشكلا مصيريا بالنسبة لمجتمعاتنا فإن ذلك يرد أساسا إلى عدم كونه ظاهرة طبيعية بل بناء اجتماعيا يطرح وجوده مشكلا ويتطلب تفسير ظروف بروزه واستمراره " (CROZIER & FRIEDBERG, 1977, p. 15)

ولكي يفسر منطق عمل التنظيم والمؤسسة فقد أوجد كروزيه ما يعرف بـ " التحليل الاستراتيجي " الذي يعتبر كمقاربة سوسيولوجية أو إطار تحليل علمي يهدف إلى فهم منطق اشتغال التنظيم وكذلك دراسة الروابط الموجودة بين الفرد ومحيط المؤسسة والتنظيم والكشف عن مناطق الارتباب فيها.

يقوم التحليل الإستراتيجي لميشيل كروزيه على مجموعة من المفاهيم أساسية وهي: السلطة ونسق الفعل المحسوس ومجال اللائقين. كما ترتبط بدورها بمفاهيم أخرى وهي مفهوم الفاعل والنسق والاستراتيجية والرهان. حيث أن سلوك الفاعل داخل النسق يمكن اعتباره نشطا وهدفه هو أن يحقق مصالحه الخاصة التي يعمل من أجلها وذلك في حدود التنظيم ، وهناك فكرة يرفضها كروزيه وهي أن هذا الفاعل يتميز بعقلانية محدودة وليست مطلقة ، بحيث أنه مشروط بالقواعد التي تفرضها البنية عليه ويقول في هذا الصدد مع زميله فريدبورغ "إن للسلوك دائما معنى دون أن يكون بالضرورة عقلانيا " (CROZIER & FRIEDBERG, 1977, p. 15)

وهنا يكشف التحليل الاستراتيجي أن الضبط الاجتماعي ليست عملية أحادية الاتجاه تمارس من أعلى إلى أسفل فقط، بل هو سيرورة اجتماعية معقدة تتشكل من خلال التفاعل المستمر بين الفاعلين الاجتماعيين في المؤسسة، ومن ثم يصبح الضبط الاجتماعي نتاجا لتوازنات مؤقتة بين استراتيجيات متعارضة أحيانا ومتكاملة أحيانا أخرى، ومن ثم يسمح التحليل الاستراتيجي بفهم المؤسسة كفضاء ديناميكي يتقاطع فيه الضبط مع الصراع ويعاد فيه إنتاج النظام الاجتماعي عبر التفاعل والمساومة لا عبر الامتثال الخالص أو الهيمنة فقط. وهو ما يجعل هذه المقاربة أكثر قدرة على تفسير تحولات المؤسسة المعاصرة وتعقد وظائفها وأدوارها الاجتماعية.

6. خاتمة:

في ختام هذا التحليل يتبين أن المؤسسة في ظل التحولات المعاصرة لم تعد إطارا تنظيميا بسيطا أو كيانا ثابتا يمكن اختزاله في وظيفة واحدة أو تفسيره من خلال منظور أو منطق أحادي. فقد كشفت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية عن تعقد متزايد في البنى المؤسسية.

وقد أظهرت المقاربة الوظيفية أهمية المؤسسة في تحقيق الضبط الاجتماعي وضمان الاستقرار والتكامل والتوازن داخل المجتمع فهي فاعل أساسي في إنتاج النظام الاجتماعي، من خلال ترسيخ القواعد والمعايير وتنظيم السلوك ، غير أن هذا التصور رغم جاذبيته إلا أنه يظل محدودا في قدرته على تفسير التوترات والصراعات اليومية التي تتخلل الحياة التنظيمية خاصة في سياق اجتماعي يتسم بتسارع التحولات وتعقد العلاقات الاجتماعية، بل عبر

أشكال جديدة من الضبط الرمزي والتنظيم العقلاني، الأمر الذي يجعل من الاستقرار المؤسسي نتيجة نسبية وقابلة للتغيير.

وفي المقابل كشف التحليل الصراع عن الوجه الآخر للمؤسسة بحيث قدم قراءة نقدية كشفت عن البعد السلطوي للمؤسسة ودورها في إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية وترسيخ علاقات الهيمنة، سواء عبر آليات مادية أو رمزية تضيف المشروعية على هذه التفاوتات.

إلا أن هذا التحليل رغم قوته النقدية، إلا أنه يضل غير كاف لفهم استمرار المؤسسة وقدرتها على التكيف مع الأزمات والتناقضات الداخلية. فلم تعد القواعد الرسمية وحدها كافية لضمان الانضباط والاستقرار، كما لم يعد الصراع الاجتماعي محصورا في أشكاله الكلاسيكية الواضحة، ومن ثم أصبح من الضروري إعادة مساءلة الدور الاجتماعي للمؤسسة بعيدا عن التصورات الاختزالية.

ومن هنا يكتسي التحليل الاستراتيجي أهمية خاصة ويعتبر كمدخل سوسيولوجي أكثر قدرة على استيعاب تعقد الواقع المؤسسي، كونه سمح بفهم المؤسسة بوصفها نظام فعل ملموس تتحدد فيه العلاقات الاجتماعية عبر التفاعل والصراع والتفاوض المستمر بين الفاعلين. فهو بذلك يرد الاعتبار لدور الفاعلين الاجتماعيين، ويبرز المؤسسة بوصفها نظاما من العلاقات التفاعلية القائمة على التفاوض والصراع في آن واحد، فالمؤسسة لا تفرز الصراع بوصفه خلا عابرا بل آلية لإعادة تنظيم العلاقات بدل أن يكون عامل تفكك للنظام المؤسسي، ولا تنتج الضبط الاجتماعي بوصفه نتيجة جاهزة، إنما يصبح نتيجة تفاوضية تقوم على توازنات هشة تعاد صياغتها باستمرار من خلال استراتيجيات الفاعلين وقدرتهم على استثمار مناطق اللإيقين التي تفرزها القواعد التنظيمية نفسها.

وعليه، يمكن القول في الأخير أن المؤسسة في ظل التحولات المعاصرة يمكن اعتبارها فضاء ديناميكية مفتوحا يتقاطع داخله منطق الفعل ومنطق السلطة ومنطق القواعد والممارسة دون أن يلغي أحدهما الآخر. حيث لا يؤدي الصراع بالضرورة إلى التفكك ولا يفضي الضبط بالضرورة إلى الاستقرار التام، فاستمرارية المؤسسة في ظل التحولات المعاصرة لا تتحقق رغم التناقضات، بل من خلالها، بحيث أن الصراع والتفاوض عنصرين بنيويين هامين في إعادة إنتاج النظام المؤسسي.

ومن ثم فإن فهم المؤسسة اليوم يقتضي تجاوز الثنائيات النظرية التقليدية، وتبني مقاربة سوسيولوجية نقدية وتركيبية تأخذ بعين الاعتبار الفاعلين، وسياق التحولات المعاصرة وتداخل البنية والتنظيم مع الفعل الاجتماعي اليومي، بما يسمح بإعادة التفكير في دور المؤسسة ووظائفها الاجتماعية في المجتمعات الحديثة.

7. قائمة المراجع:

- البستاني، فؤاد، وآخرون. (1978). *منجد الطلاب*. بيروت: دار الشروق.
- السيد، شتا علي. (2004). *المدرسة الظاهرية والمدرسة الاجتماعية المعاصرة*. مصر: المكتبة العربية للطباعة.
- الفاروق، زكي يونس. (1978). *الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي*. مصر: جامعة القاهرة.
- بن رمضان، سامية. (2016). أدبيات المؤسسة في المقاربات السوسيولوجية . *مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر*: جامعة خنشلة.
- بورديو، بيير. (1966). *أسباب عملية* . ترجمة أنور مغيث. طرابلس: الدار الجماهيرية للطبع والنشر.
- بورديو، بيير. (1990). *السلطة والرمز*. ترجمة عبد السلام بن عبد العالي. الجزائر: دار توقيبال.
- بويحيوي، عبد الكريم. (2008/2007). *الخواء الاجتماعي، دراسة نظرية وميدانية لظاهرة اللانظام المنظم، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة*. جامعة الجزائر.
- دنكن، ميشال. (1986). *معجم علم الاجتماع*. ترجمة محمد الحسن. بيروت: دار الطليعة.
- صالح، مصلى، أحمد. (1999). *الشامل ، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية /إنجليزي عربي . السعودية : دار عالم الكتب للطباعة والنشر*.
- BOURDIEU, Pierre. (1924) . *Risons pratiques sur la theorie de l'action*. paris: Edition du Seuil.
- CROZIER, Michel & FRIDBERG, Erhard . (1977) . *L'acteur et le système*. paris: Edition du Seuil.